



العدد (17734) – السنة الحادية والخمسون – الإثنين غرة جمادى الأولى 1448هـ – 12 أكتوبر 2026م

قضايا وآراء

النموذج التنموي الجديد في الشرق الأوسط..

من اقتصاد الكفاءة إلى اقتصاد المنعة



بقلم:

د. محمد عيسى الكويتي

البرنامج الوطني للقيمة المضافة في الإمارات، الذي يمنح الموردين المعتمدين ميزة تنافسية في إسداد العقود، ويقبس الإنفاق والاستثمار والتوطين والبحث والتطوير والتكنولوجيا المتقدمة داخل الدولة.

وفي دول الخليج تتوسع القطاعات غير النفطية، وتوجه الاستثمارات إلى الصناعة المتقدمة والخدمات اللوجستية والسباحة والطاقة النظيفة.. ويؤكد صندوق النقد الدولي، أن النشاط غير

الهديدوكريني في دول المنطقة ظل قويا بدعم الطلب المحلي وزخم الإصلاحات. والمهم ليس رقم النمو وحده، بل نوعيته وظائف ذات قيمة مضافة؟

ثاني الملامح هو عودة السياسة الصناعية، ولكن بصيغة حديثة. فالدولة لا تتكفي بالتنظيم، بل تساعد في تحديد القطاعات الواعدة وتمويل البنية التحتية وتطوير الموردين المحليين، وتربط الشركات المحلية مع الشركات العالمية بالتدريب ونقل المعرفة.

وتضع استراتيجية «مشروع 300 مليار الإماراتي» التكنولوجيا المتقدمة والبحث والتطوير وتنافسية الصناعة في صلب رفع مساهمة القطاع الصناعي وتنويع الاقتصاد. هذا النهج يتيح بناء قدرات إنتاجية كانت تُستورد بالكامل، لكنه قد يتجه إلى حماية شركات غير كفؤة وتحول الدعم إلى امتياز دائم. لذلك يظل نجاحه مرهوناً بمؤشرات أداء واقية، ومناخات داخلية وخارجية، والقدرة على وقف

تجاوبا مع الأحداث الأخيرة، وفي شهر يوليو الماضي، كتب الاقتصادي المصري (مدحت نافع) رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للسبائك، رؤيته للنموذج الاقتصادي الجديد للشرق الأوسط يقول فيه: «في عالم لم تعد فيه التجارة محادية، ولا التكنولوجيا متاحة بلا شروط، يعيد الشرق الأوسط، والدول العربية بالذات، تعريف معنى التنمية. فالسؤال لم يعد: كيف ننتج بأقل تكلفة؟ بل: كيف نضمن استمرار الغذاء والدواء والطاقة والبيانات عندما تتعطل الممرات أو تُفرض القيود؟ ومن هذا السؤال يولد نموذج تنموي جديد يوازن بين الانفتاح والمنعة، وبين سرعة النمو والقدرة على الصمود».

لا يعد ممكناً قراءة التحولات الاقتصادية في الشرق الأوسط بالأدوات التي سادت خلال العقود الماضية. فالنموذج الذي قام على تعظيم الكفاءة، واستيراد ما هو أرخص، والإعتماد على انسياب التجارة ورأس المال والتكنولوجيا، يتراجع لمصلحة نموذج يضع المنعة الاقتصادية والأمن الاستراتيجي في صدارة الأولويات. ولا يعني ذلك أن تغلق دول المنطقة أبوابها أمام العالم، بل إنها تعيد تعريف الانفتاح ليقوم على شراكات أوسع، واعتماد أقل على مصدر واحد، وقدرة أكبر على الصمود أمام الصدمات.

هذا التحول ليس وليد قرار محلي منفرد. فقد كشفت الجائحة، والحرب الروسية الأوكرانية، واضطراب الممرات البحرية، وتصادم الحمائية والتنافس بين القوى الكبرى، هشاشة سلاسل الإمداد الطويلة. كما أثبتت النزاعات الإقليمية أن الغذاء والطاقة والعمليات الإلكترونية والبيانات لم تعد سلعاً تجارية محايدة، بل أدوات قوة ونفوذ.

لذلك أصبح على الحكومات أن تحسب تكلفة الانكشاف الخارجي، لا تكلفة الإنتاج وحدها. وقد تقبل حلاً أعلى كلفة إذا كان أكثر ضماناً للاستمرار، مثل تصنيع بعض الأدوية والمعدات الطبية محلياً بدلاً من الاعتماد الكامل على واردات معرضة للتعطل.

أول ملامح النموذج الجديد هو انتقال التنويع الاقتصادي من شعار إلى برنامج عمل. نترجم فيه الرؤى إلى عقود وموازنات ومؤشرات قابلة للقياس. ويظهر ذلك في

لماذا ينتفض الأمريكيون ضد مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي؟

اشنطن 25 دقيقة بالسيارة عن مقاطعة لودون (Loudoun) بولاية فيرجينيا المجاورة: حيث يوجد أكبر تجمع لمراكز البيانات (Data Cent-) (er في العالم، وتشير تقديرات مهنية متخصصة إلى وجود ما يقرب من 12 ألف مركز لبيانات حول العالم، تمتلك الولايات المتحدة ما يقرب من نصف هذا العدد، وتأتي ولاية فيرجينيا في مقدمة الولايات الأمريكية بما يقرب من 600 مركز لبيانات، ولتها ولاية تكساس بما يقرب من 450 مركزاً، ثم كاليفورنيا بـ300 مركز.

وعلى مدى السنوات الأخيرة لا تقتف المواطون الأمريكيون عوما بأنشطة بناء مراكز البيانات بالقرب من أماكن سكنتهم، إلا أن الأمر اختلف بصورة كبيرة منذ بداية عام 2026 مع انفجار شيرة الذكاء الاصطناعي، وبدء حمى تشييد المزيد من هذه المراكز، وازداد النقاش سخونة مع قرب انتخابات الكونجرس المقرر لها الثالث من نوفمبر المقبل. وأشار لها الثالث من نوفمبر المقبل. واستهلك 70% من الأمريكيين يعارضون بناء مركز بيانات ذكاء اصطناعي جديد في مناطقهم.

تتفق كبريات شركات التكنولوجيا مليارات الدولارات على إنشاء مراكز البيانات التي تعد بمثابة العمود الفقري لآليات وتطبيقات وتشغيل منظومة الذكاء الاصطناعي. وتستهلك هذه المراكز كميات ضخمة من الكهرباء ومصادر الطاقة الأخرى، والمياه، وتسبب ضجيجاً سمعياً لا يمكن تجاهله.

تكاد تتمتع تصميمات مراكز البيانات بالقبح، فهي مبان ضخمة جامدة بدون نوافذ، وتخلو من أي ديكورات أو جماليات، ما يسبب ضجيجاً بصرياً لا يمكن تجاهله. ويجمع الخوف من انخفاض أسعار العقارات في المناطق القريبة من مراكز البيانات النابحين الجمهوريين

والديمقراطيين على حد سواء، كما يشخى المواطنون من ارتفاع كلفة استهلاكهم للكهرباء والمياه بسبب وجود هذه المراكز في مناطقهم.

وفي الثالث من نوفمبر سيقدر ملايين النابحين الأمريكيين في العديد من متخصصة إلى وجود ما يقرب من 12 ألف مركز لبيانات حول العالم، تمتلك الولايات المتحدة ما يقرب من نصف هذا العدد، وتأتي ولاية فيرجينيا في مقدمة الولايات الأمريكية بما يقرب من 600 مركز لبيانات، ولتها ولاية تكساس بما يقرب من 450 مركزاً، ثم كاليفورنيا بـ300 مركز.

وتتمل ولاية أوهايو أكثر الحالات سخونة من خلال السباق على مقعد مجلس الشيوخ بها. إذ أنفق المرشح الديمقراطي شيرو براون أكثر من 3.5 ملايين دولار في إعلانات تلفزيونية تصف السيناتور الجمهوري المنافس جون هوستد بأنه «دمية في يد مراكز البيانات»، مستشهداً بسجله السابق المشجع لتشديد مراكز بيانات على أراضي ولاية أوهايو عندما كان نائباً لحاكم الولاية. وترد حملة هوستد بأن مراكز البيانات مفيدة ويجب أن تبقى قراراً محلياً عند مستوى المقاطعات، ولا تفرضه الحكومة الفيدرالية أو سلطات الولايات.

لم يقتصر الأمر على أوهايو، إذ تستعر الحملة الانتخابية في ولايات بنسلفانيا وتكساس وويسكونسن مركزة على قضية تشييد مراكز البيانات وما يرافقها من منح تسهيلات وإعفاءات ضريبية لمشيدي هذه المراكز من شركات ضخمة، منها أمازون ومايكروسوفت وجوجل. صاغ الكثير من مرشحي الحزب الديمقراطي القضية على أن المواطنين من دافعي الضرائب يدعمون احتياجات بعض أغنى شركات التكنولوجيا في العالم، ويطالبون بأن تتحمل شركات التكنولوجيا كامل كلفة توصيل شبكات الكهرباء والطرق والمياه إلى مناطق هذه المراكز، بل يذهب بعضهم إلى مطالبة هذه الشركات بتوليد الكهرباء بأنفسهم أو دفعهم إلى استخدام أهداف الطاقة النظيفة في بعض الولايات.

المشروعات التي لا تحقق أهدافها.

أما الملمح الثالث، وفق مدحت نافع، فهو صعود الذكاء الاصطناعي بوصفه قضية تنموية وسيادية في آن واحد. فالسباق لم يعد على التطبيقات وحدها، بل يشمل مراكز البيانات والطاقة والرقائق الاقتصادية إلى سباق وطني منفصل، تُدرَّب بها النماذج. وتتحرك الصناديق السيادية الخليجية من الاستثمار المالي التقليدي إلى امتلاك حصص في البنية التحتية الرقمية. وفي هذا السياق برزت نماذج لغوية عربية مثل «جيس» في الإمارات و«علام» في السعودية؛ وقد طور «علام» خصيصاً لدعم منظومة تقنيات اللغة العربية وتحسين الأداء في اختبارات عربية متعددة. غير أن السيادة التكنولوجية ستظل سببية ما دامت الرقائق المتقدمة والمنصات الأساسية خاضعة لقرارات خارجية؛ لذلك فالمطلوب ليس فقط محاولة الاكتفاء، بل تنويع الشركاء وبناء المهارات والقدرة التفاوضية.

ويتمد المنطق نفسه، حسب هذا التصور، إلى الأمن الغذائي والمائي والطاقة. فالشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم تعرضاً لندرة المياه، فيما يرفع تغير المناخ والنمو السكاني الضغوط على الأمن الغذائي وإنتاج الطاقة.

ومن هنا تتجه الدول إلى تنويع مصادر الاستيراد، وبناء المخزونات والاستثمار الزراعي الخارجي، والزراعة الذكية، وتحلية المياه بكفاءة أعلى. وفي الطاقة، لا يكفي الحفاظ على موقع المنطقة كمصدر للنفط والغاز؛ بل ينبغي تحويل مزاياها في رأس المال المادي والبشري والطاقة الشمسية والموقع الجغرافي إلى صناعات جديدة، من الهيدروجين إلى الخدمات المرتبطة بمراكز البيانات.

ويبرز كذلك دور الصناديق السيادية باعتبارها أداة للسياسة الاقتصادية، لا مجرد محافظ لحفظ الثروة. فهي تستثمر في التكنولوجيا والصناعة والطاقة والبنية التحتية، وتستخدم رأس المال طويلاً لأجل لفتح أسواق وشراكات جديدة. لكن القوة المالبية وحدها لا تصنع تنمية مستدامة. المطلوب أن ترتبط الاستثمارات الخارجية ببناء سلاسل قيمة داخلية في التصنيع والخدمات، وأن يُقاس نجاحها بالعائد المعرفي والتنويع الإنتاجي وفرص العمل التي تخلقها



بقلم:

محمد المنشاوي

ويشهد الحزب الديمقراطي انقساماً بين تيار تقدمي يريد حظر البناء، وتيار وسطي يروج لأن وجود هذه المراكز يعني المزيد من الوظائف، والمزيد من الضرائب، وأن ذلك يدعم نقابات العمال التي تشيد هذه المراكز.

وفي المقابل، يواجه الجمهوريون انقساماً داخلياً أكثر حدة من الديمقراطيين. إذ جاء الرئيس دونالد ترامب للتوسع في بناء مراكز البيانات محور رؤيته للهمنة الأمريكية في الذكاء الاصطناعي، واصفاً مراكز البيانات بأنها بيضة من ذهب، وذخر من أن الصين ستكون سعيدة بهذه الحملة ضد تشييد مراكز البيانات على الأراضي الأمريكية. وحذر رئيس مجلس النواب مايك جونسون من أن الحظر الواسع لتشديد مراكز البيانات سيكون خطراً على الأمن القومي الأمريكي، في الوقت الذي يسعى فيه حكام ولايات جمهورية الهوى –مثل أركنساس وكانساس وكنتاكي- لحجب الشركات الضخمة لتشديد مراكز بيانات على أراضيها.

ويضع ذلك الكثير من المرشحين الجمهوريين في مأزق، إذ تتردد القاعدة الريفية والشعبوية للحزب الجمهوري في قبول بناء مراكز بيانات على أراضيهم، في الوقت الذي يشجع فيه ترامب التوسع في تشييد المزيد

وصادراتها، لا بحجم الصفقات فقط. غير أن الحديث عن نموذج شرق أوسطي واحد يحتاج إلى حذر. فالدول المصدرة للنفط تمتلك هوامش مالية لا تتوافر للدول المقتلة بالدين أو المتضررة من النزاعات. وإذا تحول الصمود الاقتصادي إلى سباق وطني منفصل، فقد تكرر المشروعات وتضيق الأسواق. أما إذا اقترن بتكامل في الكهرباء والنقل والأمن الغذائي والمدفوعات الرقمية والمعايير، فإن الموقع الاستراتيجي بين آسيا وأوروبا وإفريقيا يمكن أن يتحول من ميزة جغرافية إلى منصة إنتاج وتبادل وقوة تفاوضية مؤثرة.

والاختيار الأصعب يغلظ اجتماعياً ومؤسسياً. فالمصانع والمنصات الرقمية لا تبقى إذا لم يواكها تحسن في جودة التعليم، وتطوير مهارات الشباب، وزيادة مشاركة المرأة، وبيئة أعمال أكثر شفافية وعدالة. كما أن الإنفاق الضخم على الذكاء الاصطناعي أو المدن الجديدة قد يتحول إلى تكلفة غير منتجة إذا غابت المساءلة أو لم يؤد طلباً اقتصادياً حقيقياً. فالمنعة لا تعني امتلاك الأصول فقط، بل امتلاك مؤسسات تستطيع التعلم والتصحيح والاستجابة للتغيرات الداخلية والخارجية.

خلاصة القول إن النموذج التنموي

الجديد في الشرق الأوسط ينبغي أن يقوم على موازنة دقيقة بين الكفاءة والأمن، والانفتاح والاستقلال، وسرعة التكيف وجودة المؤسسات. لقد وسعت المنطقة هامش المناورة، لكنها لم تحقق الاستقلال الكامل. وللمفصة المتاحة اليوم هي الانتقال من تصدير الموارد واستيراد الحلول إلى إنتاج المعرفة، وإدارة تدفقات السلع والطاقة ورأس المال والبيانات بين آسيا وأوروبا وإفريقيا؛ فالتموئ الخليجية، مثلاً، لا تتكفي بعبور البضائع، بل يمكنها ربط النقل بالتمويل والتخزين والخدمات الرقمية.

وتؤكد دراسات صندوق النقد أن توسيع الأسواق وتنويع الشركاء وتحسين الترابط يمكن أن يرفع الاستثمار والإنتاجية والمنعة أمام الصدمات (راجع تقارير صندوق النقد الدولي 2026). عندها فقط يستطيع الشرق الأوسط أن يتنقل تدريجياً من متلق لقواعد الاقتصاد العالمي إلى شريك في صياغتها.

mkuwaiti@batelco.com.bh

تساؤلات حول النظام العالمي الجديد

الحليف الكبير إنهاؤه. وقد نجح الاتحاد السوفيتي في إخماد نزاعات أثارها الولايات المتحدة في معسكره بالقوة المباشرة. أما النزاع الأفغاني الذي تدخل فيه الروس ونصرت الولايات المتحدة «المجاهدين» ضد الروس والحكومة الشيوعية بالبلاد فإنه لم يخدم حتى بعد اتفاق الروس مع الأمريكيين على الانسحاب. فلما انسحبوا شب النزاع بين كتائب المجاهدين على السلطة إلى أن استولت «طالبان» عليها.

من معالم ضعف النظام الدولي أن الدول ما عادت تقتصر

على حليف أو تحالف واحد. كانت الدول الوسطى مثل الهند والبرازيل وألمانيا تطالب بإصلاح نظام الأمم المتحدة في نقاط عدة، أهمها العضوية في مجلس الأمن وهي قاصرة على الخمسة الكبار الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية.

أما الآن، فما عادت الدول الوسطى ولا الصغرى تقتضي عضوية الأمم المتحدة، بل تتعدّد تحالفاتها بحسب المصالح القريبة. وبالطبع، لا يزال التحالف مع الكبار مطلوباً ومرغوباً. لكن حتى مع التحالف مع الكبار لا مانع من التماس تحقيق مصلحة أو اثنتين أو اتقاء شُرور النزاع من التحالف مع الدولة القوية والقريبة أو الدولة الغنية التي تستطيع المساعدة. وهكذا، فالتحالفات اليوم متعددة لتعدد

الاصطفافات، كما أنها أكثر براغماتية وأقل أيديولوجية. وقد يكون الاستقلال الاستراتيجي من طريق التعديد بين أهداف التحالف.

وهكذا يصعب التحالف حزمة متكاملة من المصالح يشبه أن تكون شبكات بسبب غلبة السبولة عليها، وتصدع مقوّناتي الغرب والشرق إلى حد بعيد. لكن تبقى معالم عدة: أن التكنولوجيا في قلب التحالفات، كما أن التحالف صار عبارة عن أداة لإدارة المخاطر وليس تعبيراً عن هوية ثابتة. ومن جملة إدارة المخاطر والمصالح مع اتجاه القوى الوسطى لتعديد تحالفاتها ذات الاتجاهات المختلفة.

كثيرون ظنوا حقبة الحرب الباردة شرّاً مطلقاً، لكن مع هذه التحالفات التي لا تنتهي ما ازداد الأمن العالمي ولا الإقليمي، وظهرت أشكال من النزاعات والتدخلات والمليشيات التي مسا عرفتها الحقبة السابقة. والاتفاق على نظام بديل من الكبار شبه مستحيل.. وشه في خلقه شؤون.

○ كاتب ومفكر لبناني.

حياتنا الاجتماعية وذكريات من الماضي

مُثُ نتنتظر لا نفعل شيئاً سوى الانتظار المُمل، لا نوم ولا سبوح ولا خروج. وطبعاً لا يُمكننا أن نُشغّل الخطأ فنفتُحُنا حالة من الملل والقلق والتوتر، وتتعلق عيوننا

بِغُارب الساعة... ساعة... ساعتين... ثلاث ساعات. إلى أن يرن التليفون، فنهرول إليه... مُثُ تأتي المُعانة الثانية الصوت بعيد وضعيف ولا تكاد نسمع الطرف الآخر، ولا يكاد هو أن يسمعكم.. والخط فيه (خرخشة)!

فكان علينا رفع أصواتنا، وكلّما بُعدت المسافة

رفعنا أصواتنا أكثر! لقد تقاطعتنا صوت الموظف لِينْهِنّا بانتهاء مُدة المكالمة؛ بعدها نبدأ بالتساؤل والقلق تُرى هل سمِع الطرف الآخر وفهم ما أردنا أن نبلغه؟!

أما بالنسبة إلى المُكالمات المحلية، فقد كان هُناك جهاز أسود واحد له ثقل في الوزن والمكانة في البيت. ما أن يرن جرسه حتى يتسابق أفراد الأسرة لالتقاط سماعته التي يبلغ طولها حوالي نصف الذراع، فإذا ما فوّتنا المكالمة، جلسنا نُضرب أخساسة في أسداس.. ترى من كان المُفضل؟

لقد كانت الأرقام وقتها مكونة من أربع خانات، ما زالت أذكر رقم بيتنا في القضيبيه كان: 3857 ورقم بيت جنتي في المنامة: 3063.

وأما اليوم فعندما يرن جهازك الخاص، فإنك لا تُحرّك ساكنا، وإنما تتكفي بإلقاء نظرة من طرف عينك على الشاشة؛ لكي تعرّف على المُفضل.. مُثُ تدبر رأسك.

لقد اخفقت الإثارة والبهفة من حياتنا إلى الأبد. ولقد أثار انتباهي معلومة تتعلق بالتليفونات لاحظتها من خلال أسفاري

35- بلدًا حول العالم، وهي أنَّ 34 من تلك

البلدان يقولون: Hello عندما يَرونَ على

التليفون.

ما عدا إيطاليا فإنه البلد الوحيد الذي يقول:

Pronto وهم يقولون أن معناها: مُستعد أو جاهز.

ولكني بكل تواضع ترجمتها إلى: (كَلَي آدَانَّ

صاغية) I am all Ears

همسةٌ أخيرة في كل من يدخل موبايله معه إلى

الحفام: قد أجد لك العُزَ لو كنت من المُخترعين أو

علماء وكالة ناسا، ويكون الصاروخ في وضعية

العُد التنازلي للانطلاق!

أما دون ذلك... فمع احترامي هذا أمر غير مقبول!

ilalah@windowslive.com

” يوشك القارئ الخبير أن

يسخر عندما يقرأ مصطلح «نظام العالم»؛ لأنّ المشاهد أنه ليس للعالم في هذا الزّمان نظام يعترف به الجميع ويتبعون تعليماته.. ويختلف الأمر بعض الشيء عندما نتحدث عن النظام الدولي؛ إذ هناك منظمة لها مقر رئيس وكل دول العالم داخله فيها والمفروض أنها تضمن استقلالها ووحدة أراضيها وسلطاتها. والمنظمة المذكورة (الأمم المتحدة) عقدت مؤتمرها السنوي الأيَّام الماضية في مقرها بنيويورك، ويحرص سائر الرؤساء أو المسؤولين الكبار في الدول على الحضور والكلام في

الاجتماع إثباتاً للمشروعية والاعتراف والمقام العزيز

بين الدول وفي النظام الدولي.

لماذا هذا الكلام الآن على النظام الدولي ونظام

العالم أو لا نظامه؟!

هذا العام لم يحضر اجتماعات الأمم المتحدة في نيويورك من كبار رؤساء العالم غير الرئيس ترامب، وغاب الصينيون والروس والهنود.. لقد حضر الرئيس الأمريكي لأنّ عنده مطالب من الأمم المتحدة كانت الولايات المتحدة في زمنها الليبرالي قد اشترعتها؛ ثمّ خُفّ للاجتماع بالرئيس الصيني في واشنطن. أما الرئيس الإيراني، فقد حضر لأنّ بلاده محاصرة وهو يحتاج إلى الكلام مع الحاضرين إلى الأمم المتحدة سواء صغروا أو كباروا. أما رئيس الوزراء الإسرائيلي فقد حضر لأنه يحتاج إلى المجيء إلى أمريكا قبل الانتخابات وما استجابوا له فوجد

في مناسبة نيويورك فرصة وكان يتصور انه سوف يتعذر على الأمريكيان بعدها ألا يقابلوه!

ليس من الضروري القول إنّ الأمم المتحدة ما عادت مهمة، فإن لم يعد مجلس الأمن قادراً على حفظ السلام؛ فإنّ وكالاتها ومفوضياتها شديدة الأهمية في تقديم المساعدات المتنوعة للدول الفقيرة، والأخرى التي تعاني من الحروب والنزاعات الداخلية، أو التي تنيرها دول أخرى مجاورة أو بعيدة.

والحق يقال إنّ أحداث السنوات الماضية التي استشرت فيها الحروب وتوسعت مناطقها ما استطاع مجلس الأمن رغم كثرة التصويت أن يوقف أيّاً منها، وليس في حالات الخلاف فقط؛ بل في حالات التوافق أيضاً؛ لأنّ الطرف القائم بالحرب أو الداعم لها لا يستجيب رغم موقفه ظاهراً على إنهاء النزاع؛

ونلاحظ أمراً آخر يبدو في التحالفات؛ ففي زمن الحرب الباردة، كان هناك قطبان: الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي. ودول العالم إما أن تكون تابعة لهذا القطب أو ذاك.

فإذا شُبّ نزاعٌ في إحدى الدول فمسؤولية

سمعت أنه في إحدى

الدول الشقيقة يوجد

هناك من العوائل من يستنجد

طقما صينيا جديدا لكل عزيمة

أو وليمة سواء كانت مناسبة

عشاء أم غداء وأيضاً سمعت أن

في إحدى حفلات الزواج الكبيرة وفي البلد نفسه السابق أن أصحاب الفرح وضعوا في (الكبة) نيرات الذهب وما أن انتبه الضيوف لذلك حتى تداعوا على صواني الكبة لا أكلها؛ ولكن للبحث عن الذهب فتناثر الكبة في كل مكان وحدثت إهانة وإهراق كبير للثمنه؛

لقد وصلنا في حياتنا، عبر تلك السلوكيات إلى قفّة الترفّ فاصبح كل جمداء في حياتنا له اسم بداية من السيارة إلى الساعة والمجوهرات والشنط والأحذية والأثاث، ووصلت المراكات العالمية، إلى عقال الرجال وغتراتهم وحتى إلى جواربهم؛ أما بالنسبة إلى الثياب فعلى أيّامنا عندما نَسأل الصديقة صديقتها ما الذي سوف ترتدينه لمُناسبة ما؟

ترّد عليها: سأرتدي الفستان الأزرق أو الأخضر

أو ربما (البورصة الحمراء مع الثنورة السوداء).

أما اليوم، فهذه فستانها من فالتنينو، وتلك

تايورها صممه شسانيل، وأخرى كرستيان ديور،

وكذلك الحال في بحور العطور.

في أيام الزمن الجميل كانت هداياا الحجّ

البسيطة تجعلنا نظير فرحا.

أما اليوم فدور الأزياء الفرنسية والإيطالية،

والمجوهرات والساعات الماسية والذهبية

السويسرية بالكاد ترسم ابتسامة على شفاها.

أيام زمان، كُنا نخلق ثوب العيد ليلة العيد –

ومُستلزمات خارج الدولاب؛

لكي نُختلس إليه النظرة بين الفينة والأخرى

كلّما تلقينا في فرأشنا.

فعلى الرغم من أن فساتيننا وشَنطَنا

وأحذيتنا كانت رخيصة الأثمان، وأيضاً كانت

مجهولة الهوية، إلا أنها كانت تُخلّر النوم من أعيننا.

وما زلنا في إطار حديثنا عن ذكريات حياتنا

الاجتماعية في الماضي، أذكر أنه في ستينيات

وسبعينيات القرن الماضي عندما كُنا نريد أن

نحري مكالمة دولية كان يجب علينا أن نتصل بـ

(المركز) هكذا كُنا نسميه أو الاستعلامات لترتيب

إجراء المكالمة.

ولكني لحجّز المكالمة كان علينا أن نُرَوّد

الموظف باسم البلد، واسمنا واسم الشخص

المطلوب للاتصال به، والأهم من ذلك كان علينا أن

نُحدّد عدد الدقائق التي تستغرقها المُكالمة 3 أو 6

أو تسع دقائق؛